الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

عنوان المذكرة

واقع الحماية البريطانية في مصر بعد معاهدة 1936م

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبة:

- سميحة سعيدي

اشراف الدكتور:

- فتح الدين بن أزواو

السنة الجامعية: 1436-1437ه / 2015- 2016م

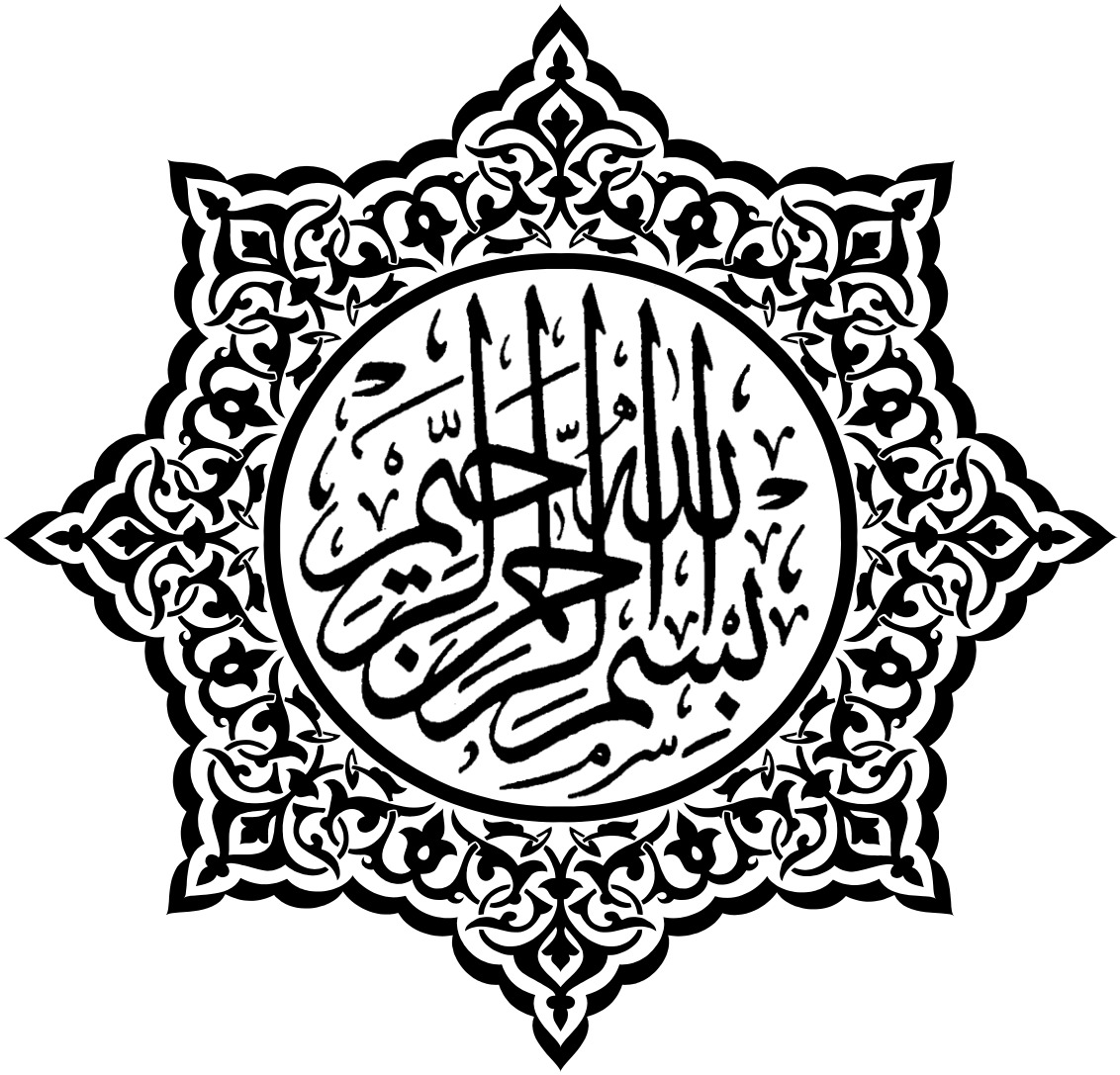
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وامتنان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناه في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى

الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

ونخص بالتقدير والشكر الأستاذ المشرف

ابن أزواو فتح الدين

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ونخص بالذكر الأساتذة

معوشي أمال

والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها

وإلى جميع أساتذة التاريخ

سميحة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أدى الأمانة ...وبلغ الرسالة ...ونصح الأمة ،إلى نبي الرحمة والعلمين ..سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من اشترت راحتي وسعادتي بتعبها وشقائها ،إلى أغلى اسم نطقه لساني ..أمي حفظها الله ورعاها

إلى من كان الشمعة التي احترقت لتنير طريق دربي ، إلى نعم المثل ونعم القدوة أبي حفظه الله .....لكما يا أغلى ما أملك في الحياة .....أطال الله عمركما

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلج بذكراهم فؤادي : إخوتي توفيق ،محمد وإبراهيم

إلى سندي وذراعي اليمنى ،أختي الوحيدة مريم

إلى كل الأعمام والأخوال وكل أولادهم ،إلى عمتي نصيرة ودوداً أنسى جدتي وإلى روح جدي رحمه الله، ودوداً أنسى البرعم أيوب

إلى كل أحبائي الذين جمعتني بهم الدراسة ،إلى كل رفيقات دربي ،إلى كل زملائي بالعمل

إلى كل تلاميذي وطلبة التاريخ

إلى كل من أحبهم القلب ونسيهم القلم

سميحة

مـــقدمـــة

مقدمة:

مع نهاية القرن 18م بدأت انجلترا تسعى لوضع يدها على مصر، رغم وجود فرنسا بها، وذلك لإدراكها أهمية موقعها الفريد وخطورة وقوعها في أيدي قوة معادية لها وبهذا بذلت جهودها حتى استطاعت احتلالها عسكريا وقبض ممثلها في مصر على فروع الإدارة، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطان الفعلي دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية، أو الامتيازات الأجنبية، وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلي في توجيه الإدارة والسياسة في مصر وظل الاحتلال البريطاني فيها أكثر من سبعين عاما رغم تعلل انجلترا في المحافل الدولية بأنه احتلال مؤقت .

دواعي اختيار الموضوع :

أولا: قلة الأبحاث التي تتناول واقع الحماية البريطانية في مصر بعد عقد معاهدة 1936م وخاصة وأنّه موضوع سياسي، لذا حاولنا أ، نوضح كيف كانت بريطانيا تسير شؤون الحكم في مصر رغم أنها اعلنت استقلالها بوثيقة رسمية.

ثانيا: الرغبة في التعرف على أوضاع مصر في عهد الملك فاروق.

حدود البحث:

ويتناول بحثنا هذا الفترة الزمنية الممتدة من 1936م إلى غاية 1952م والتي كانت تمثل واقع مصر في ظل حكم فاروق تحت الحماية البريطانية ،وذلك منذ عقد معاهدة التحالف إلى غاية سقوط الملك على يد الضباط الأحرار ونيل مصر الاستقلال.

الإشكالية :

إن واقع الحماية في مصر موضوع أُختلف فيه على طريقة حكم بريطانيا بعد معاهدة 1936م التي يقال عنها أنها معاهدة لنيل استقلال مصر

فماهي مظاهر حكم بريطانيا في مصر بعد انعقاد المعاهدة؟

وقد اندرجت تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ماهي ظروف انعقاد المعاهدة؟
- ماهي أوضاع الحماية البريطانية في مصر قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية؟
- ما هو واقع الحماية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية؟

المناهج المعتمد في الدراسة :

اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي والذي يتوافق مع هذه الدراسة لأنه يصف أهم الأحداث والوقائع التي جرت في مصر بعد انعقاد المعاهدة والتحليلي من خلال تحليل لسياسة مصر والصراعات الحاصلة في هذه الفترة ،سواءا بين القصر والأحزاب أو بين القصر وبريطانيا أو بين بريطانيا والأحزاب .

خطة البحث :

لقد قمت بتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول وهي :

الفصل الأول فيه المعاهدة وظروف انعقادها و اندرجت تحته ثلاث مباحث :المبحث الأول تكلمنا فيه عن الدوافع التي تركت كل من بريطانيا ومصر يقومان بعقد المعاهدة أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى المفاوضات والمصادقة على المعاهدة وفي المبحث الثالث عن ردود الفعل المصرية

أما الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة وضع الحماية في مصر قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية وقسمناه إلى موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر قبيل الحرب ثم تناولنا التدخل البريطاني في مصر من 1939م إلى 1942م وتكلمنا في المبحث الثالث عن سياسة مصر عقب حادث 4فبراير 1942م حتى نهاية الحرب.

أما الفصل الثالث والذي هو عبارة عن واقع الحماية البريطانية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال التام بحيث تطرقنا إلى اتفاق صدقي وبيفن لنبين ماحقيقة نوايا بريطانيا من مصر ثم تكلمنا عن فطنة الشعب بإلغاء المعاهدة وما ترتب عنها إلى أن قامت الثورة التي كانت من نتائجها نيل الاستقلال.

وصف لأهم مصادر البحث ومراجعه :

بما أنه كل بحث يستند فيه الباحث إلى مجموعة من المصادر والمراجع التي تساعدنا في انتقاء المادة العلمية التي تخدم الموضوع إلا أنه في خلال البحث توجد كتب وظفناها بكثرة منها :

1. كتب عبد الرحمان الرافعي :وقد استعملنا جل كتبه لأنها تعتبر مصادر مهمة في التاريخ المصري ، بما أنه عايش الأحداث ونقل الكثير عنه لمصداقيته عكس البعض الآخر الذين كتبوا مذكراتهم السياسية فقط ،وعبروا بذاتية عن الأحداث ،ومن أهم كتبه التي استعملناها : في أعقاب ثورة 1919م بأجزائها، وكتاب مقدمات في ثورة يوليو 1952م ...،وما نلاحظه أن عبد الرحمان لم يترك حدثا لم يفصل فيه وفي كل المجالات: سياسي،اجتماعي واقتصادي مما ساعدنا كثيرا في بحثنا.
2. كتب عبد العظيم رمضان :استعملنا منها كتاب الصراع بين الوفد والقصر 1937م-1939م وكتاب مصر والحرب العالمية الثانية ،وما لاحظناه أنه فصل في أمور كثيرة من تاريخ مصر وتجده يعيد نفس المعلومة في جل كتبه إلا أنه أفادنا كثيرا

ومن أهم المصادر أيضا والتي لها قيمة تاريخية مذكرات كريم ثابت بحيث ساعدتنا من حيث تسلسل الأحداث ،رغم وجود ذاتية في كتاباته والمبالغة في الوصف أحيانا خاصة عن الملك فاروق

الصعوبات :

لابد لنا من ذكر الصعوبات التي يتعرض لها أي باحث منها:

كثرة المذكرات السياسية لزعماء مصر واختلاف آراءهم مما صعب علينا الفرز والتأكد من صحة بعض المعلومات ،وكذلك بالنسبة لطول الفترة المدروسة من 1936م إلى 1956م- مع تحديد الأوراق بخمسين صفحة – مما أدى بي إلى الاختصار والتخلي عن بعض المعلومات رغم أنها مهمة

الفصل الأول

المعاهدة وظروف انعقادها

أولا: دوافع معاهدة 1936م

ثانيا :المفاوضات والمصادقة على المعاهدة

ثالثا :ردود الفعل في مصر على المعاهدة

الفصل الأول: المعاهدة وظروف انعقادها

تمهيد:

لقد كانت معاهدة 1936 نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية لذلك لابد لنا من معرفة الظروف ودوافع التي أدت إلى عقدها، بالإضافة إلى المواد التي تضمنتها حتى نستطيع الحكم على علاقة الملك والأحزاب ببريطانيا.

أولا: دوافع معاهدة 1936:

تراكمت الأحداث في سنوات الثلاثينيات حتى خلفت وضعا خطيرا على الصعيد الدولي، أصبح يؤثر على مجريات الأمور في كل العالم، ففي ظل صعود النازية إلى الحكم وما واكبه من اللاسامية وعسكرة عدوانية وظهور قوة ايطاليا الموسولونية، ومقدمة الحرب الأهلية في اسبانيا 1936، ومحاولات اليابان العسكرية للتوسع على حساب الصين العاجزة والإقطاعية، وثورة الهند المطالبة بالاستقلال[1].

سارعت هذه الأحداث من وتيرة الانزلاق نحو الهاوية، وأدى بالقوى الشعبية في الدول الرأسمالية المتطورة إلى وقف الاجتياح النازي، وتنادت المستعمرات إلى الكفاح من أجل التحرر[2].

وبسبب اضطراب السياسة الدولية وتهديد ايطاليا الفاشية لمصر ومصالح بريطانيا في إفريقيا[3]، بعد احتلال الحبشة1935وزيادة الدعاية الايطالية ضدها وتحريض مصر على التقرب من ايطاليا والتنديد بسياستها ومطالبتها بنصيب في إدارة شركة القناة بدا الخوف من

1-شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ،2000م، ص ص 257-258.

2-لبيب عبد الستار التاريخ المعاصر، ط 4، دار المشرق، بيروت، لبنان، د ت، ص120.

3-رانيا الهاشم، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، مصر، د بيروت، لبنان،1999م، ص 115.

قيام المصريين بثورة ضدها – رغم وجود قوات الاحتلال بها– وخاصة بعد أن تشكلت الجبهة الوطنية من كبار الزعماء السياسيين[1].

فحاولت تهدئة الوضع بمصر بعقد معاهدة 1936وبهذا تكون قد ضمنت مساعدتها ماديا ومعنويا، وتكون سندا عوض عدو في حالة قيام الحرب[2].

كما أنه لم يكن غريبا على مصر الموافقة على عقد المعاهدة التي تضمن لها استقلالها– ولو بطريقة غير مباشرة –على غرار المعاهدة العراقية –البريطانية وعلى غرار مطالبة الحركة الوطنية في سوريا بالاستقلال السياسي بعقدها معاهدة مع فرنسا [3]،

خاصة وأنها تراكمت الأحداث بها داخليا، في سنوات الثلاثينيات حتى خلفت وضعا خطيرا، فقد تعرضت للأزمة الدستورية التي تلت إلغاء دستور 1923 م وإعلان دستور 1930م الرجعي الذي هدد سلطة الأمة وحقوقها، والذي أعطى سلطات واسعة للملك مما زاد من دكتاتورية، ونص على أن بنوده غير قابلة للتجديد مدة عشر سنوات [4] وعلى اثر ذلك قام الوفديون والأحرار الدستوريون بمهاجمة الدستور والحض على مقاطعة الانتخابات[5] وقام الشعب بمقاومة وزارة صدقي[6] مقاومة عنيفة وأصر على الإطاحة بدستوره، وطالب بإرجاع دستور 1923م[7].

1–عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، 1517 –1952، د ط ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1989م،ص 492.

2–رانيا الهاشم ،المرجع السابق ،115.

3–لبيب عبد الستار ، مرجع سابق ،ص ص 140–145.

4–محمد زكي عبد القادر ،محنة الدستور 1923–1952م ،ط 2،مكتبة مدبولي ،القاهرة،1973م،ص 53

5–عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق ،ص 492.

6–اسماعيل صدقي باشا،سياسي مصري ،تولى رئاسة الوزارة في 1930–1933م،انشأ حزب اسماه حزب الشعب ،توفي 1950،ينظر:محمد محمد الجوادي ،إسماعيل صدقي باشا ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الصحافة ،1998م،ص 14.

7–محمد زكي عبد القادر ،مرجع سابق،ص39.

والذي زاد من سوء الأوضاع، وجود الإدارة الأوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصري وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع صالحة، وعدم استقرار الحكم وفقدان الطمأنينة[1] والوزارات – التي تلت وزارة صدقي– التي لم تكن تحرك من شيء من شؤون البلاد إلا باستشارة الانجليز[2].

فاندلعت إنتفاضة على شكل مظاهرات، بعد الخطاب الذي ألقاه مصطفى النحاس[3] في في 13 نوفمبر 1935 م في عيد الجهاد الوطني وقد قام فيها الطلبة بدور كبير لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية واحدة في ديسمبر 1935م[4] لذا حاولت الحركة الوطنية المصرية إيجاد حلول للمشاكل التي كان ضحيتها الشعب.

في ظل هذه الظروف لم تجد سبيلا إلا الموافقة على المعاهدة الانجليزية باعتبارها معاهدة دفاعية يتلخص دورها في تحديد نوع المعاونة التي تؤديها مصر لإنجلترا داخل الحدود المصرية والتي تضمن جلاء القوات البريطانية عن القاهرة وجميع الجهات الأخرى، فيما عدا الإسكندرية حتى إتمام التكنات العسكرية في منطقة القناة [5].

1– محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العلمية ،د ط، مطبعة دار الكتب المصرية ،مكتبة الإسكندرية ،1963م،ص50 .

2–عمر عبد العزيز، المرجع السابق ،ص493 .

3–مصطفى كامل النحاس:(1879–1965)، زعيم مصري، كان عضو في الوفد المصري1918 ،انتسب إلى حزب الوفد ،وبعد وفاة سعد زغلول 1927م خلفه في رئاسة الحزب وهو الذي قام بعقد معاهدة 1936م ،ينظر إلى خير الدين الزركلي ،الأعلام،ج7،ط 15،دار العلم للملايين بيروت ،لبنان،2002م،ص 246 .

4–محمود سليمان غنام ،المرجع السابق،ص55 .

5–محمد عبد الله العربي ، المعاهدة المصرية الانجليزية من الوجهة القانونية ،الرسالة الأولى ، التحالف العسكري والشروط العسكرية، نشرت تباعا بجريدة الجهاد، سبتمبر 1936م،ص 12 .

ثانيا: المفاوضات والمصادقة على المعاهدة:

بعد أن إشتد المرض بالملك فؤاد، قام باستنابة ولي عهده في الحفلة الرسمية لسلاح الطيران في 1935م[1]، ومباشرة على اثر وفاته في 28 ابريل 1936م صدر بيان الحكومة بارتقاء ابنه الملك فاروق العرش (أنظر الملحق رقم1) وقد تم تعيين مجلس الوصاية الذي يتولى شؤون الحكم إلى غاية بلوغه سن الثامنة عشر[2] في ظل هذه الأحداث شكل حزب الوفد الوزارة نظرا لفوزه في الانتخابات البرلمانية في 2 مايو 1936م،وبدا التحضير للمفاوضات[3].

شكل النحاس هيئة المفاوضات المصرية بعد أن اشترطت عليه بريطانيا أن تكون المفاوضات بموافقة جميع الأحزاب، فرضيت كلها عدا الحزب الوطني[4].

وفي المقابل ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي البريطاني –السير مايلز لامبسون ويعاونه خبراء بحريون وحربيون وجويون وقانونيون [5].

بدأت المفاوضات في القاهرة، بقصر الزعفران، في 2 مارس وانتهت بتوقيع المعاهدة في 26 أغسطس 1936م بلندن [6].(أنظر الملحق رقم2)

1–عمرو إبراهيم، فاروق من الميلاد حتى الولاية، أيام مصرية، ذاكرة أمة وتاريخ شعب، ج1 ، د ط ، مصنف تاريخي علمي غير دوري ،العدد 3 ، د ت ،ص 46.

2–عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23يوليو سنة 1952م، ط 3، دار المعارف، القاهرة ،1987، ص183.

3–عادل ثابت، فاروق الأول الملك الذي غدر به الجميع، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط3، طبع بمطابع الأخبار،1989م، ص 73 .

4–إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر – إفريقيا، ج2، ط1، دار المريخ الرياض، السعودية ،1993، ص 40.

5–عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص493 .

6–اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المرجع السابق، ص40.

وقد تكونت المعاهدة من 16 مادة تتلخص في الآتي:

1/المادة الأولى: انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور [1].

2/المادة الثانية: يقوم من الآن فصاعدا تمثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية [2].

3/المادة الثالثة: تنوي مصر الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة.

4/ المادة الرابعة: تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما.

5/المادة الخامسة: يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لايتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا معارضا مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية[3].

6/المادة السادسة: إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى أو إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدين الرأي لحل ذلك

1-عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 492.

2-جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، د ط، دار الفكر العربي، د ت، ص 384.

3-عمر عبد العزيز، مرجع سابق، ص493.

الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة.

7/المادة السابعة: إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفة حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها[1].

ـ معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم وقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع، وجميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات[2].

ـ وبناءا على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة [3].

8/المادة الثامنة :

بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ،هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق عليه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع بالأراضي المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ويشمل ملحق

1-اسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، مرجع سابق، ص 41.

2- جاد طه ، مرجع سابق، ص 385 .

3-المرجع نفسه ،ص 385.

هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لتلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال[1].

كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشر على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة [2].

9/المادة التاسعة : يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع من إعفاء وميزات في الوسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة[3].

10/المادة العاشرة : ليس في أحكام هذه المادة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في 27 أغسطس 1928م[4].

11/ المادة الحادي عشر: تضمنت ما يلي:

- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة بالمستقبل لتعديل اتفاقية 19 يناير، و1يوليو 1899م قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر وهي

1-محمود سليمان غنام ،مرجع سابق ، ص269.
2-جاد طه ،مرجع سابق ، ص386.
3- محمود سليمان غنام ،مرجع سابق ،ص 261.
4-جاد طه ،مرجع سابق ،ص 387.

مستمدة في الاتفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى مادتي الاتفاقيتين والطرفان المتعاقدان يتفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين، وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان[1].

- ❖ بناءا على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة، التي لايتوفر لها سودانيون أكفاء.
- ❖ يكون الجنود البريطانيين والجنود المصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين[2].
- ❖ تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.
- ❖ لايكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية.
- ❖ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح الاتفاقيات الدولية سارية في السودان[3].

1-عمر عبد العزيز عمر ،مرجع سابق، ص493.

2- محمود سليمان غنام ،مرجع سابق ،ص333 .

3-شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ مصر المعاصر ،مرجع سابق ،ص 51.

12/المادة الثانية عشر: يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد[1] .

13/المادة الثالثة عشر: يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة، ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة[2].

14/المادة الرابعة عشر: تلغي المعاهدة الحالية جميع الاتفاقيات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة، ويجب أن يعدل باتفاق الطرفين المتعاقدين إذا طلب أحدهما ذلك بيان بالاتفاقيات والوثائق الملغاة وذلك في مدة ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة[3] .

15/المادة الخامسة عشر: اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم[4] .

16/المادة السادسة عشر: يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناءا على طلب اي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرون عاما على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر الاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها بحال

1-جاد طه، مرجع سابق، ص 387.
2-محمود سليمان غنام، مرجع سابق، ص262.
3-عمر عبد العزيز عمر مرجع سابق، ص494.
4- محمود سليمان ،مرجع سابق ، ص 354.

الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ، وقت هذه المعاهدة أو إلى أي هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، ومن المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة عند إعادة النظر فيها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد (4،5،6،7) ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه، لا تصبح المعاهدة ملزمة ولا نهائية إلا بعد تبادل التصديق عليها من الدولتين[1].

1-شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص 252 .

ثالثا: ردود الفعل في مصر على المعاهدة :

لقد تباينت ردود الفعل واختلفت وجهات النظر القوى السياسية في مصر وبدى ذلك في الاجتماعات التي عقدتها الأحزاب للنظر في المعاهدة .

يرى البعض أن للمعاهدة مميزات ايجابية تمثلت في تقليص الوجود العسكري البريطاني في مصر، وإعتراف بريطانيا باستقلال مصر[1] وبناءا عليه ساعدت في التخلص من الامتيازات الأجنبية في معاهدة مونتيرو 1937[2].

أما من يعتقد أنها سلبية فيرى أن المعاهدة احتوت في طياتها أنواع السيادة البريطانية حيث ألزمت مصر بتقديم المساعدات في حالة الحرب وبناء الثكنات وفرضت أعباء مالية جسيمة مما يؤخر الجيش المصري، ويعوقه في الدفاع عن مصر[3].

وقد تجلت في الآراء التالية :

1- فعبد الرحمان الرافعي بصفته عضو في الحزب الوطني قد عارض المعاهدة ورفض الحزب التوقيع عليها والمشاركة في وفد المفاوضات[4]، ورفع شعار :<لا مفاوضة إلا بعد الجلاء>، وقد أبرز الحزب الوطني عيوبها في جريدة الأهرام ،والتي من بينها أنها ربطت مصير مصر ببريطانيا وهو ما ظهر عند قيام الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذه الاتفاقية زادت سيطرة الانجليز على الأمور في البلاد لخدمة معاركها الحربية[5].

1-محمد عبد الله العربي، مرجع السابق، ص12 .

2-عبد الله عبد الرازق إبراهيم و شوقي عطا الله الجمل ، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ،د ط ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ،1997م،ص304.

3-أحمد حمروش ، ثورة23يوليه ،ج 1،د ط ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الإسكندرية ،مصر ،1992م،ص 82.

4-عبد الرحمان الرافعي ، مذكراتي 1989م-1951م، ط2 ،دار أخبار اليوم،العدد298 ،القاهرة،10سبتمبر1989م،ص 121 .

5- المصدر نفسه، ص 123.

2- أما حزب الوفد فقد حدثت فيه انقسامات داخلية على إثر انعقادها، فقد شكل محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر حزب جديد وهو حزب الهيئة السعدية بعد أن انشقا عن حزب الوفد[1].

3- أما موقف الأحرار الدستوريون، فقد اتسم بالتخبط، فقد شن أعضائه حملة شديدة على المعاهدة، وانتقدوا رئيسهم محمد محمود بصفته عضو في لجنة المفاوضة حول قبوله بنود المعاهدة خاصة حول المسائل العسكرية ومشكلة السودان، إلا انه بعد أن أقنعهم على أن المعاهدة لها مزايا وانه على أساسها سيتم إلغاء الامتيازات الأجنبية، تقبلوا الأمر على أن يتم تعديلها تعديلا لا يمس بسيادة مصر، لكن يوجد بالمعاهدة قيود تتنافى مع استقلال مصر[2] .

4- أما موقف حزب الشعب - الذي انشأ في أحضان القصر- فقد كانت نسبة المعارضين للمعاهدة قليلة جدا، وقد وافق إسماعيل صدقي باشا على المعاهدة واعتبرها خطوة في سبيل الاستقلال وليس الاستقلال التام[3].

5- وقد كان موقف الاخوان رغم أن رأياهم السياسية لم تتضح بعد إلا أنهم كانوا لا يختلفون كثيرا عن القوى السياسية التي رفضت المعاهدة، حيث تجلت في رسائل حسن البنا التي بعثها إلى علي ماهر 1939، يؤكد على تعديلها لما حملته من إجحاف في حقوق المصريين، ويجب أن تكون سيادة مصر كاملة [4].

1- محمد حسين هيكل ،مذكرات في السياسة المصرية ،دار المعارف ، ج 1 ،د ط ،القاهرة،1990م،ص ص 326-330.

2-المصدر نفسه ، ص ص 330،340.

3-اسماعيل صدقي باشا ،مذكراتي ، د ط ، دار الهلال للنشر والتوزيع، مكتبة الإسكندرية ، 1950 م، ص 50.

4-حسن البنا ، مجموعة رسائل، طبعة البصائر ، د ط ،دار التوزيع ،القاهرة ،2003م،ص261.

الفصل الثاني

وضع الحماية البريطانية في مصر قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية

أولا: الموقف البريطاني من الصراع بين الوفد والقصر 1937-1939م

ثانيا :الصراع البريطاني المصري :1939-1942م

ثالثا :السياسة المصرية عقب الحادث :1942-1945م

تمهيد :

في هذا الفصل نتطرق إلى التدخلات البريطانية في السياسة المصرية بعد عقد المعاهدة مباشر ،ونبرز صراع القصر وحزب الوفد وكيف كانت أوضاع مصر في الحرب العالمية الثانية .

أولا:الموقف البريطاني من الصراع بين الوفد والقصر 1937-1939م:

عند بلوغ الملك فاروق سن الثامنة عشر أقسم اليمين الدستورية ،أول عمل قام به إقالة الوزارة الوفدية، بقيادة مصطفى النحاس في ديسمبر 1937 م،[1] قد تصادما في عدة قضايا أبرزها: تحديد السن القانوني التي يتولى فيها فاروق العرش ،وهي سن الواحد والعشرون مما بدأ حقد فاروق يتولد بدعم من شخصيات في القصر واستطاع فاروق فرض نفسه بدعم من استصدار فتوى من شيخ الأزهر –المراغي – والذي حدد سن الثامنة عشر.

وقد تنام الحقد بينهما ،حتى تمكن فاروق من إقالة النحاس ،وغطى ذلك بأخبار زواجه في يناير 1938م [2] ،وسيطر على دفة الحكم عن طريق وزارات تخضع له وأحزاب مساندة كحزب مصر الفتاة و شكل وزارة محمد محمود–الذي كان صديق للانجليز[3]وحل البرلمان الوفدي، وأقيمت الانتخابات التي زيفت بأمر ملكي لإقصاء الوفد[4] وقد قام الملك أيضا باستقطاب أصحاب القمصان الخضراء تابعة لحزب مصر الفتاة ،لأنه رأى في الحزب منافس مستقبلي لحزب الوفد، فعين كامل البنداري –عضو من الحزب–وكيل للديوان الملكي ،واجتذب الشباب الذي أراد التغيير والخروج من حلة الأحزاب التقليدية[5]، واستقطب جماعة

1–عبد الرحمان الرافعي،مقدمات ثورة 23يوليو 1952م،ط 3 دار المعارف ،القاهرة ،1987م،ص183.

2–عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والقصر 1936م–1939م، ط 1 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979م،ص ص15–17.

3–عبد الرحمان الرافعي ،،في أعقاب ثورة 1919م ،ج3، ط 2 ،دار المعارف ،1989م ،ص 63 .

4–رانيا الهاشم ،المرجع السابق ،ص 112.

5–لطيفة سالم ، صفحات مطوية في تاريخ مصر ،فاروق وسقوط الملكية في مصر 1936م–1952م ،ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1996م ،ص657.

الإخوان المسلمين التي كانت تأخذ موقف معادي من الوفد وأراد وضع مذهب إسلامي لمواجهة النظرية المستوردة للديمقراطية البرلمانية[1] .

كما لا ننسى أن نشير إلى أن " هتلر" و "موسولوني" قد اجتذبا الملك،بالهدايا مقابل تنظيم الجالية الايطالية في مصر ، التي أدت إلى تشكيلات فاشية متحمسة[2] .

مقابل هذه الأحداث،كان لابد من تدخل بريطانيا،خاصة بعد رؤية السير لامبسون استعراضات فرق القمصان السوداء ،وبدأ يرى تحول الملك ليصبح بسرعة طاغية شرقية[3]، وذلك بعد لجوء النحاس لبريطانيا عند محاولة اغتياله في 28 نوفمبر 1937 على يد عضو من جمعية مصر الفتاة وذلك عن طريق بعث رسالة شفوية يطلب إنقاذ المعاهدة فساندته باعتبار أن حكومة الوفد تستند إلى قاعدة شعبية تستطيع الوقوف في وجه الملك ، لكن الملك استطاع كسب التأييد الشعبي وأقال الوزارة في1937 [4].

واستطاعت رغم ذلك بريطانيا أن تضع محمد محمود الذي كان صديقها للسيطرة على الأمور لكن الملك أفشل الأمر بإقالة محمد محمود في 18 أغسطس 1939م ،لتصادمهما في عدة قرارات [5] في الوقت الذي انقسم فيه الشعب بين مؤيد للقصر ومناصر للوفد ،كانت ،كانت الحكومة البريطانية تضع القواعد الأساسية التي تحكم التدخل في شؤون مصر:منها إغفال تنفيذ نص المعاهدة أو روحها ،خاصة بعد إمتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر[6].

1-محمد زكي عبد القادر ، المرجع السابق ،ص ص 96،98.

2-عادل ثابت ،المصدر السابق ،ص63.

3-عبد العظيم رمضان ،مصر والحرب العالمية الثانية ، د ط ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1995م،ص 85 .

4--لطيفة سالم ،المرجع السابق ،ص383.

5-عبد العظيم رمضان ،مصر قبل عبد الناصر ،المرجع السابق ،223.

6-محمد زكي عبد القادر ،المرجع السابق،ص175.

فالمشاحنات والخلافات بين القوى السياسية ، كان حقل خصب في نمو النفوذ الانجليزي وحجة لتدخلاتها[1].

حيث يرى السير مايلز لامبسون أن مصر لا تزال في عيني انطوني إيدن–وزير خارجية انجلترا –محمية مستتر تحتاج إلى مندوب سامي مستتر[2].

فالملاحظ أن الانجليز بعد ما كانوا عنصر مؤثر في السياسة الداخلية مباشرة ،أصبحوا بعد عقد المعاهدة عنصر مؤثر بطريقة غير مباشرة ،وفي ظل هذا تنامي الحقد بين المندوب السامي لامبسون والملك بسبب إهمال الملك لنصائحه، أصبح كل واحد يسعى لتحقيق مصالحه.

1–عبد العظيم رمضان ،مصر والحرب العالمية الثانية ، مرجع السابق،ص85.

2– كريم ثابت ،نهاية الملكية ،عشر سنوات مع الملك فاروق 1946–1952م،دار الشروق ،ط 1 ، 2000م، القاهرة، 1968م ،ص 80.

ثانيا :الصراع البريطاني المصري :1939-1942م

بدأت معاهدة 1936م،محك اختبار عملي أمام السلطات البريطانية، وأدركت السلطات المصرية حجم المسؤولية الكبيرة التي فرضتها المعاهدة، وذلك بقيام الحرب العالمية في سبتمبر 1939م.

تملك المصريون الخوف لما يدركونه من عجز الجيش في الدفاع عن البلاد، ولعدم كفاية القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة، وبدت عيون بريطانيا في مصر ساهرة ترقب تطور الأحداث بحذر، وأدركت السياسة البريطانية ضعف مصرفي الدفاع عن نفسها، فبادرت بالإعلان عن إمدادها، بالقوات البرية، البحرية والجوية[1].

وقام الملك بتعيين علي ماهر[2] على رأس الوزارة ،الذي قام بما اقتضته الظروف،فأعلن الأحكام العرفية [3]،وأصدر التشريعات التي تطلبتها الحالة الجديدة ،وطلب السفير البريطاني اتخاذ تطبيق المادة السابعة من المعاهدة وهي: قطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، كما طبقت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية [4] لكن رغم ذلك طلبت منها وجوب إعلانها الحرب على ألمانيا ،في حين أراد الساسة المصريون الوقوف على الحياد من أجل تجنيب مصر ويلات الحرب[5]،واجتمع علي ماهر مع الوزراء المصريين للاتفاق حول الوضع وكيفية إقرار إعلان الحرب ضد ألمانيا بسبب ضغط السفير عليه،فوجد معارضة

1-شوقي عطا الله الجمل وإبراهيم عبدا لله عبد الرازق،تاريخ مصر المعاصر ،د ط،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1997م ، ص60.

2-علي ماهر،(1882م-1960م)،من رؤساء الوزارات بمصر ،تولى عدة مناصب كالمالية 1928م ،والديوان الملكي 1935م -1937م ،توفي بجنيف ،ثم نقل إلى مصر :ينظر خير الدين الزر كلي ،مرجع سابق ،ص321.

3-الاحكام العرفية :لوائح استثنائية تلجأ إليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ ،إذ تسمح لها بتعطيل بعض أحكام الدستور حتى تستطيع تلافي بعض الأخطار التي تتعرض لها البلاد في حالة الثورة أو غزو خارجي تطبق قانون الطوارئ ،ينظر:عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج1،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ، لبنان،1983م،ص87.

4-حسين حسنين،سنوات مع الملك فاروق شهادة للحقيقة والتاريخ ،ط1،دار الشروق للنشروالتوزيع،2001م،ص142،144.

5-عبد العظيم رمضان ،الصراع بين الوفد والعرش1936م-1939م،المرجع السابق ،285.

على ذلك في الاجتماع من طرف وزير الأوقاف عبد الرحمان عزام الذي طلب منهم تولي الأمر، فتكلم مع السفير لامبسون وأقنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها هي عدم إعلان مصر الحرب ضد ألمانيا ،فاستطاع تسوية الوضع[1].

وقد أصرت بريطانيا على دخول مصر الحرب لأنها أدركت- وفق مصادرها -أن الملك فاروق ورئيس وزرائه علي ماهر كان يساند سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، كان على علاقة مع ألمانيا وهو سبب معادات الملك لبريطانيا ،مما كان عليها أن تقطع الشك باليقين وطلبت من فاروق إقالة علي ماهر وأمرت أن يؤلف الوزارة الجديدة في 28 يونيو برئاسة حسن صبري[2].

زاد الضغط على بريطانيا بعد انتصارات ألمانيا ووجود ايطاليا في الحدود المصرية فاستبدلت حسن صبري بوزارة حسين سري والتي أقالتها كذلك في يناير 1942م لأن كلتا الوزارتين لم تخدماها[3]، بعدها تقدمت بريطانيا بطلب إلى الملك إلى تشكيل الوزارة الوفدية بقيادة النحاس التي كانت تتميز بشعبية كبيرة حتى تضمن مساندة الشعب لبريطانيا ووقوفها -الند لند ضد شعبية الملك- التي كانت تنادي بانهزام بريطانيا أمام رومل[4]-خاصة وأنها تأكدت أن الملك على اتصال بألمانيا[5].

1-عبد العظيم رمضان ،مصر و الحرب العالمية الثانية ،مرجع السابق ،ص 232.

2--وجيه عتيق ،الملك فاروق و ألمانيا النازية ،خمس سنوات من العلاقة السرية ط1،دار الفكر العربي ،القاهرة 1994م،ص 14.

3-عبد الرحمان الرافعي ،في أعقاب ثورة 1919م،ج2، ط 2،دار المعارف ،1989م،ص ص93-103.

4-جمال بدوي ،نظرات في تاريخ مصر ،ط1،دار الشروق ،القاهرة ،1994م،ص205.

5-وجيه عتيق ،المرجع السابق ،ص50.

بدأت الأمور تنذر بالخطورة نتيجة تأييد الشعب لدول المحور[1] ،وتعنت الملك في قبول طلب الانجليز لتشكيل الوزارة برئاسة النحاس[2]لأنه رأى أنه سيزيد من شعبيته بالاستفادةمن الموقف،ذلك بالتنازل عن العرش أو تشكيل وزارة النحاس[3].

تأخر الملك بالرد فجرى حادث 4 فبراير1942 م [4] وكاد الملك أن يفقد عرشه لولا تدخل أحمد حسنين الذي طلب من السفير فرصة لتحقيق طلبهم لتشكيل وزارة النحاس[5] وقد وقد استمرت وزارة النحاس حتى انتصر الحلفاء في معركة العلمين في 23 أكتوبر1942م،مما أصبح لا داعي للإنجليز بالتمسك بالنحاس الذي فقد شعبيته بعد ما كان هو حزب التحرير الوطني ،وتركه لمصيره مع الملك الذي زادت شعبيته[6].

نلاحظ أن بريطانيا تمسكت بالتدخل ولو بالعنف، مثلما حدث في 4 فبراير، في شؤون مصر رغم رفض الملك والشعب لذلك من أجل حماية مصالحهم.

1- صلاح منتصر ،من عرابي إلى عبد الناصر ، قراءة جديدة للتاريخ،ط1،القاهرة 2003م،ص43 .

2-صليب باشا سامي ، مذكرات ،صفحات من تاريخ مصر1891م-1952م ،نقد وتحقيق سامي أبو أنور ط1، مكتبة مدبولي ،1999م، ص100.

3- صلاح منتصر ،المرجع السابق ،ص 44.

4- حادث 4 فيفري 1942م،بعد عدم قبول الملك لطلب الانجليز في وضع وزارة النحاس ،قام لامبسون بالمجيء بصحبة الضباط المسلحين إلى القصر،وأخذت المدرعات مكانها وعلى متنها 2250جندي بريطاني لفرض الأمر على الملك وتهديده بإزاحته عن العرش ،ينظر إلى حسين حسنين ،المصدر السابق ،ص139 .

5- صليب سامي ،مصدر السابق ،ص70.

6- محمد محمود السروجي ،دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ،د ط،جامعة الإسكندرية ،مصر،1997م،ص203.

ثالثا :السياسة المصرية عقب الحادث :1942-1945م

حرص النحاس منذ توليه الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية وللرأي العام المصري : بأن المعاهدة المصرية البريطانية،لا تسمح بتدخل الانجليز في شؤون مصر الداخلية ،وخاصة في تأليف الوزارة أو تغييرها، باعتبار مصر بلد مستقلة[1].

إلا أن سياسة الوفد طيلة وجوده في الحكم لم تكن تتفق والمصالح الوطنية المصرية حيث كانت الأوضاع الاقتصادية تمضي من سيء لأسوأ ففي القاهرة ،هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ووصلت في يوم إلى ماقيمته مئة مليون جنيه [2] ،كما كان من الصعب على دوائر القصر أن تتلقى هزائم 4 فبراير دون التفكير في الانتقام من الوفد ومن زعيمه النحاس[3].

تمكن القصر من الإيقاع بين القطبين: النحاس ومكرم عبيد، فأوهمه الملك بأنه سيكون زعيم الأمة، وبهذا استطاع وكيل ديوانه احمد حسنين، من ضم مكرم والحق أمين عثمان – عضو بالوفد–إلى معسكر القصر، وقدأفشى وكشف مكرم عن مفاسد الحزب برئاسة النحاس في الكتاب الأسود [4]، وهكذا قضي على هيبة الحزب وظهر فاروق الحريص للقضاء على مفاسد الوزارة [5].

وقد أقيلت الوزارة، بعد استعانة الملك بمصطفى أمين ليستخدم الإعلام في تهيئة الرأي العام،ذلك في 8 أكتوبر 1944م،بعد يوم واحد من توقيع بروتوكول الجامعة العربية [6]،تولي [6]،تولي بعده أحمد ماهر الوزارة وعرض على البرلمان دخول الجيش المصري الحرب لكسب

1–جمال بدوي ، المرجع السابق ،ص ،206.

2–عبد الرحمان الرافعي ،في أعقاب الثورة 1919م ،ج2،المرجع السابق ،ص 271 .

3–عبد الرحمان الرافعي ،في أعقاب ثورة 1919م،ج3المرجع السابق ص 136.

4–محمدالجوادي ،مذكرات وزراء نهاية الملكية 1949م–1952م، على مشارف الثورة ،ط1،مطبوعات دار الخيال ،يناير 2001م، ص 409.

5–عبد العظيم رمضان ،تطور الحركة الوطنية في مصر 1936م–1948م،ط1،دار الوطن العربي ،1973م ص 110.

6–شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تاريخ مصر المعاصر ، المرجع السابق ،ص58 .

لكسب الخبرة لكنه لقي معارضة مما أدى إلى اغتياله فيما بعد على يد شاب مصري معارض له ، في 24 فبراير 1945[1].

على ضوء ما حدث ، تخطت العلاقات المصرية البريطانية مرحلة الرجوع على نصوص المعاهدة مما يثبت أنها انتهاك عسكري واقتصادي، فحسب وانستون تشرشل رغم أن مصر كانت بلد محايد إلاأنها قامت بدور مهم ، ليس في دفاعه عن نفسه فقط وإنما في الصراع العالمي.

1-عبد الرحمان الرافعي، في أعقاب ثورة 1919م، ج3، مرجع سابق، ص151.

الفصل الثالث

واقع الحماية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية

أولا :إتفاق صدقي – بيفن واستعداد بريطانيا للجلاء

ثانيا :إلغاء المعاهدة في1951م وما ترتب عنها

ثالثا : الثورة واتفاقية الجلاء

تمهيد:

بعد المجهود الذي قامت به مصر أثناءالحرب، وخروج بريطانيا منتصرة كان أمل الشعب المصري كبير في نيل الاستقلال لكن ردود فعل انجلترا كانت مخيبة لأملهم لذلك سنبرز في هذا الفصل كيف كان تملص انجلترا من إعطائهم حريتهم وربطهم باتفاقيات أخرى وكيف كان رد فعل الشعب ووضع الملك حتى قيام ثورة 1952م التي ألغت معاهدة 1936م، وتخلصت من قيودها.

أولا :إتفاق صدقي – بيفن واستعداد بريطانيا للجلاء:

شكلت وزارة النقراشي بعد اغتيال أحمد ماهر في 24 فبراير 1945م[1]، فتح النقراشي باب المفاوضات مرة أخرى مع بريطانيا حول الجلاء وحاول إحياء اتفاق صدقي وبيفن[2] فتقدمت حكومته في 20 ديسمبر 1945 بمذكرة للسفير البريطاني بطلب المفاوضات حول الجلاء[3] ، كان الشعب المصري تحدوه آمال عريضة في قرب الاستقلال بعد نهاية الحرب ، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة التي تناصر حق الشعوب في تقرير المصير ،لكن ردت بريطانيا في26 يناير 1946 كانت تأكيدها على الثوابت الرئيسية التي قامت عليها معاهدة1936م، التي أعطت استقلالا منقوص لمصر[4] .

قامت مظاهرات على إثر ذلك في كل أنحاء مصر تطالب بالجلاء، في 9 فبراير 1946م جرى حادث كبرى عباس، الذي راح ضحيته العديد من الطلبة بسبب الاجراءات القمعية التي قام بها البوليس [5].

1–رؤوف سلامة موسى ،موسوعة احداث واعلام مصر والعالم ،ط1،دار ومطابع المستقبل ومكتبة المعارف ،بيروت ،لبنان،القاهرة ، 2000م،ص552 .

2–بيفن أرنست:(1881م–1951م)،سياسي بريطاني عمالي يميني،تولى وزارة الخارجية 1952م،شارك في مفاوضات الجلاء عن مصر مع اسماعيل صدقي ،ينظر عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج1،مرجع سابق،ص662 .

3–طارق البشرى ،الحركة السياسية في مصر ،ط2،دار الشروق، 2002م ،ص 81 .

4–عبد الرحمان الرافعي ،في اعقاب الثورة المصرية ،ج3 ،مرجع سابق ،ص198 .

5––محمد مندور،صفحات من تاريخ مصر المعاصر ،د ط،دار المستقبل العربي ،القاهرة،1993م،ص 258 .

لكن ذلك لم يخوف الشعب وزادت المظاهرات ، مما أدى بالملك لإقالة النقراشي ،وشكل وزارة صدقي في 17 فيفري 1946[1] ،وقد تزامنت هذي الاخيرة مع مجيء وزارة حزب العمال في بريطانيا،التي كانت ترى في استبدال الاحتلال بعقد تحالفات مع المستعمرات لحمايتها من الوقوع في أيدي أعدائها ،هكذا استعدت بريطانيا تحت حكم حزب العمال للجلاء مقابل عقد حلف دفاعي معها [2].

في 26 مايو 1946 أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر بما فيها منطقة قناة السويس ،وحددت خطوات التفاوض في ثلاثة نقاط :

1. توطيد المحالفة على أساس المساواة بين الأمتين، تجمع بينهما مصالح مشتركة.
2. تحديد مراحل ومواعيد الانسحاب في هذه المفاوضات.
3. الاتفاق على ما تتخذ الحكومتين من تدابير لتحقيق التعاون في حالة وقوع الحرب[3].

شكل البيان الخطوط العريضة للمفاوضات التي جرت بين بيفن وصدقي، وقد لقي البيان معارضة من حزب المحافظين في بريطانيا وهاجمه تشرشل وإيدن [4].

شكل صدقي الوفد المصري للتفاوض، من حزب السعديين والأحرار والكتلة،

- تمثلت أكبر نقاط الاختلاف في هذه المفاوضات على:

1-المصريون أرادوا الجلاء في سنة والانجليز في ثلاث سنوات.

2-عودة قوات الانجليز في حالة الاعتداء على أي دولة من بلاد الشرق الاوسط في حين يرى المصريون أن عودتهم تكون في حالة إعتداء على دولة مجاورة لها فقط.

1-كريم ثابت ،مرجع سابق ،147.

2-اسماعيل صدقي باشا، مذكراتي ، د ط، دار الهلال للنشر والتوزيع ،1950م،ص76 .

3-المصدر نفسه ،ص 77.

4-اسماعيل صدقي ،مصدر سابق ،ص 76.

3-نادى المصريون ببقاء الوحدة مع السودان، بينما أصر الانجليز على حق السودانيين في اختيار الوحدة أو الانفصال[1].

توصلا الطرفان إلى حلول وسط بالنسبة للنقطة الأولى والثانية، ولم يتوصلا الى حل بالنسبة للنقطة الثالثة، فقام صدقي بحل الوفد الرسمي للمفاوضة في 26 نوفمبر 1946م[2]، فزادت المظاهرات على اثر المفاوضات، وتردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بسبب حكومته الجائرة ،مما أدى باستقالته ورجوع النقراشي في ديسمبر 1946م[3]، الذي قام بتدويل القضية المصرية في هيئة الأمم، والذي أبرز سلبيات المعاهدة، وفشل المفاوضات وطالب بالجلاء التام من وادي النيل بدون شرط ولا قيد من خلال خطب وتصريحات في مجلس الأمن[4].

1- اسماعيل صدقي ، مصدر سابق ،ص 75.
2-عبد الرحمان الرافعي، في اعقاب ثورة 1919م،ج3، مصدر سابق، ص210.
3-شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق ، تاريخ مصر المعاصر ،مرجع سابق ،ص 60.
4--محمود فهمي النقراشي، قضية وادي النيل، خطب وتصريحات، بيانات حضرته، د ط ،مكتبة الإسكندرية 1947م، ص71 .

ثانيا: إلغاء المعاهدة وما ترتب عنها:1951

لعب فاروق ببطاقة الإخوان لمدة طويلة ،فهم أصحاب الوجود القوي على الساحة والمضاد لحزب الوفد ،لكن الموقف البريطاني كان متشدد منهم هذا ما جعل فاروق يحل الجماعة في 8 ديسمبر 1948 وعلى اثر ذلك قتل النقراشي[1].

فشكلت وزارة جديدة في 28 ديسمبر 1948م برئاسة إبراهيم عبد الهادي، الذي استخدم القسوة في قمع الإضرابات، والذي انتهى أمره بالاستقالة في 25 يوليه 1949م [2] ثم شكل حسين سري وزارة قومية جمعت كل الأحزاب ماعدا حزب الكتلة حتى جرت الانتخابات في يناير 1950م[3].

وقد تدهور الوضع في مصر اثر حرب فلسطين والذي خسر فيها فاروق شعبيته بسب قضية الأسلحة الفاسدة [4] مما أدى به للجوء لمهادنة الوفد، وقد انضم هذا الأخير في وزارة حسين سري القومية التي استمرت حتى جرت الانتخابات في 3 يناير 1950 م وقد فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة، فقام النحاس بتشكيل الوزارة الرابعة، واتبع سياسة المهادنة مع الملك[5].

بدأت الحكومة بسلسلة المهادنات المالية، والتي أغمضت عينيها على عدم دفع فاروق ضريبة الإيراد،فأصبح عجز في الميزانية، وغلاء المعيشة سيفا مسلطا على الشعب [6]، وقد قام الملك بكبح جماح الصحافة، بعدما انتشر اللغو في مسالة الأسلحة

1-عبد الحكيم العفيفي ،تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر ، د ط ،الدار المصرية ،القاهرة،1992م، ص 106 .

2-حسين حسنين ، مصدر سابق ،ص 259.

3-عبد الرحمان الرافعي ،مقدمات ثورة يوليو 1952م ،مصدر سابق ،110.

4-عمر عبد العزيز عمر ،مرجع سابق ،ص 502.

5- لطيفة محمد سالم ،مرجع سابق ،ص 178.

6-عبد العظيم رمضان ،الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23يوليو 1952م الى نهاية أزمة مارس 1954م،ط1،مكتبة مدبولي ،1975م،ص39.

الفاسدة في حرب فلسطين ،ذلك بعد أن فجرها إحسان عبد القدوس في مجلة روز ليوسف ودلل عليها بوثائق تورط الحاشية الملكية، لكنه حفظ التحقيق في هذا الأمر[1].

في هذا الوقت كانت مصر تتعرض لظروف إقتصادية صعبة أسهم فيها الملك والحكومة معا فكان إيذانا بتحرك شعبي ضد النظام بأكمله ، مما لا حظه النحاس فعمد إلى لعبة سياسية لإنقاذ شعبيته ، فعمد لإلغاء معاهدة 1936في مساء 8 أكتوبر 1951 م[2] ، فرفضت بريطانيا ذلك وخاصة وأنه أعلن الملك فاروق ملكا على السودان[3].

لكن الشعب كان يغلي ويتحين الفرصة للثورة، قامت مظاهرات في 27 ديسمبر 1951م في القاهرة و الاسكندرية وعواصم المحافظات ، كان الطلبة العنصر الرئيسي فيها ،وهتفوا ضد بريطانيا والملك وحافظ عفيفي الذي عينه الملك كرئيس للديوان الملكي في 24 ديسمبر وكان معروف بميله للانجليز[4] .

كنتيجة لأعمال التخريب والأنشطة الفدائية جرت مجزرة الإسماعيلية التي قام فيها القائد البريطاني بتدمير القرى حول الإسماعيلية ظنا منه أن هناك قواعد للفدائيين وحاصرو شرطة الإسماعيلية ،الذين قاوموا ببسالة ، والذي زاد الطين بلة ، حريق القاهرة في 26 يناير 1952م فقام عمال الطيران بالقاهرة والبوليس وتبعهم الطلبة على اثر ذلك بالمظاهرات ومطالبة الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب عليها بعد أن اتجهوا إلى مبنى رئيس الوزراء [5] ،فوافق الوفد على ذلك إلاأن الملك

1-لطيفة محمد سالم ،مرجع سابق ،ص198.

2- مرجع نفسه ،ص ص215-222.

3-جيمس روبيرستون ،السودان من الحكم البريطاني الى فجر الاستقلال ،تعريب مصطفى عابدين الخانجي د ط،دار الجيل ،بيروت ،د ت ،ص222 .

4--لطيفة محمد سالم ،مرجع سابق ،ص235.

5-محمد محمود السروجي ،مرجع سابق ،ص216.

رفض، فتجمع المتظاهرون أمام قصر عابدين، على اثر ذلك حل الملك وزارة النحاس في 27 يناير 1952م بعد أن أعلن الأحكام العرفية[1].

عين علي ماهر على رأس الوزارة، وقد عمد لتطهير القصر لإنقاذ عرش الملك ،لكن وزارته أقيلت في مارس[2]،شكلت وزارة نجيب الهلالي[3]مما بدأ بالعد التنازلي لنهاية هذا العهد.

1–كمال حسن علي ،مشاوير العمر –أسرار وخفايا 70عاما من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة، ط 2،دار الشروق ،القاهرة 1994م ،ص ص112،113.

2-عصام محمد سليمان ،أزمة الحكم في مصر 1919م -1952م ،د ط ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ،د ت ن ، ص192

3--نفسه ،ص 193.

ثالثا :الثورة واتفاقية الجلاء:

كانت الأوضاع في مصر قد وصلت إلى درجة أنه في مدة ثلاث أشهر تغيرت حوالي ستة وزارات، (انظر الملحق رقم 3) وأصبح الأمر لايطاق مما أدى بتحرك الجيش ليمسك بدفة الأمور ويعلن الثورة ، فكان على الضباط الأحرار[1] معالجة الأمور العالقة بين مصر وبريطانيا: مشكلة الجلاء و السودان[2].

خاصة بعد أن نجح الضباط الأحرار ،في26 يوليو 1952م، في إجبار الملك للتنازل عن العرش – لولي عهده الأمير أحمد فؤاد– ومغادرة البلاد بعد سيطرتهم على الأمور والمرافق الحيوية[3].

أذاع أنور السادات[4] البيان و شكل مجلس الوصاية على العرش ، لكن إدارة الأمور كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من 13 ضابط برئاسة محمد نجيب[5] ،فيما بعد ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في 18 يونيو 1953م (انظر الملحق رقم 4) واختير اللواء محمد نجيب رئيس له على أن يكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد[6] .

1- الضباط الأحرار :هم مجموعة من الضباط المصريون الذين ينتمون لمنظمة الضباط الاحرار والتي تأسست داخل الجيش المصري 1949م،وبلغ أعضاءها 250ظابط ،والتي قادت ثورة 23يوليو 1952،،ينظر عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج3،مرجع سابق ،ص221 .

2- عبد الرحمان الرافعي ،ثورة يوليو 1952م،تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952م-1959م،ط2،دار المعارف ،القاهرة ،1989م ،ص40.

3- أنور السادات ،البحث عن الذات1918م-1981م ، د ط ،المكتب المصري للنشر،مكتبة الإسكندرية ، د ت ص 95 .

4- محمد أنور السادات:(1918م-1981م)،أحد الضباط الأحرار ،ورئيس دولة مصر من 1970م الى 1981م ،خلف عبد الناصر بعد وفاته ،ينظر عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج3مرجع سابق،ص722 .

5 – محمد نجيب :ولد1901م،بالخرطوم دخل المدرسة الحربية للقاهرة 1917م،انتخب عام 1951م ،ثم رئيسا للجمهورية الأولى لمصر ،ينظر لأحمد عطية الله ،القاموس السياسي ،ط4،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1980م ،ص127 .

6- عبد الرحمان الرافعي ،ثورة 23 يوليو 1952م ،مصدر سابق ،ص40.

وتم تكليف علي ماهر بالاتصال بالسفير الأمريكي لإبلاغ رسالة إلى القوات البريطانية – بأن الثورة شأن داخلي –وقد كان واضحا في البيان الأول للثورة :

التأكيد على حماية ممتلكات الأجانب لضمان عدم تدخل القوات البريطانية إلى جانب القصر[1].

وفي عام 1954 م تسلم مقاليد الحكم جمال عبد الناصر[2]فأكمل الخط الذي بدأته الثورة،وأقر أكثر من تعديل على سياسة مصر الخارجية ، فدعا بريطانيا إلى عقد اتفاق جديد وإلغاء معاهدة 1936م وسحب قواتها من منطقة القناة خلال عشرون شهراً ،واعتبار قناة السويس جزء لايتجزأ من مصر[3] ، فلم تجد بداً من الموافقة لاسيما وأن المناوشات عند القناة كانت قد أنهكتها مدة سنتين ولم تشترط مقابل ما طالبت به مصر إلا أن يؤمن لها تسهيل مهمة الدفاع في الموانئ والأراضي المصرية إذا ما تعرضت تركيا أو أي من دول الجامعة العربية لهجوم أجنبي وجعلت مدة الاتفاق 7 سنوات من تاريخ توقيعه[4] .

وتلا ذلك اتفاق آخر بين مصر وبريطانيا يعترف بحق السودان في تقرير مصيرهم وإنهاء الحكم الثنائي عليه في 12 فيفري 1953م وفي 11 جانفي 1955م بلغ الشعب السوداني إرادته في مزاولة حق تقرير المصير لدولتي الحكم الثنائي ، فأعلنت مصر اعترافها باستقلال السودان وتم الإعلان الرسمي في 1 جانفي 1956م[5].

1- أنور السادات ،مصدر سابق ، ص194 .

2- جمال عبد الناصر (1918م -1970م)،ولد بالإسكندرية ،قائد عسكري شارك في حرب فلسطين ،أحد الضباط الأحرار ،لعب دور كبير في مؤتمر باندونغ 1955م لدعوته سياسة الحياد الايجابي ،ينظر :عبدالوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج2،مرجع سابق ،ص75.

3- عبد الرحمان الرافعي ،ثورة 23 يوليو 1952م ،مصدر سابق ،ص219.

4-رأفت غنيمي الشيخ ،تاريخ العرب المعاصر ،د ط، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ،1996م ص196 .

5-أحمد حمروش ،مصدر سابق ،ص995.

تتالت الأحداث وازداد تخوف الغرب من سياسة مصر ،خاصة بعد عقد عبد الناصر صفقة لشراء الأسلحة من تشيكو سلوفاكيا، ومقاومته لحلف بغداد لأنه كان يرى في الأحلاف وسيلة استعمارية ترمي إلى تطبيق سياسة لبث الشقاق في الصف العربي رغم الإغراءات المالية التي حاولت الولايات المتحدة تقديمها له بعد فشل الطرق الدبلوماسية

وقد اختار سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والدعوة للسلام واحترام القرارات الدولية ومساندته للقضية الفلسطينية وجميع قضايا التحرر في الوطن العربي[1].

كنتيجة لهذه السياسة قام الغرب بعدم تمويلهم لمشروع السد العالي فلجأ عبد الناصر إلى تأميم القناة في 6 تموز 1956م قبل انتهاء الامتياز باثنتي عشر سنة [2]،مباشرة بعد الجلاء التام لبريطانيا في 11 جوان 1956م، خاصة وقد أعلن القرار من غير دراسة أو استشارة هذا ما أدى إلى تعرضها إلى العدوان الثلاثي بعد ثلاثة أشهر من قراره في 29 أكتوبر 1956م[3].

لكن صمود مصر والتهديد السوفياتي وقرار هيئة الأمم،ضغطوا على اسرائيل مما أدى بها للانسحاب من أراضي سيناء ، فكانت النتيجة تحرر مصر من الاتفاق الذي عقدته في 1954م مع بريطانيا ، فأعلنت استقلالها التام في أول كانون 1957 .[4]

1-يوسف كعوش ،الدروس المستفادة من الحروب الاسرائيلية ، 1947م-1986م، ط1 ،جمعية عمال المطابع اليدوية ،عمان ،الاردن ،1987م،ص37

2-شوقي عطاالله الجمل وعبد الله عبد الرازق ابراهيم ،تاريخ مصر المعاصر ،مرجع سابق ،69

3- شوقي عطا الله الجمل ،وعبد الله عبد الرازق ابراهيم،تاريخ مصر والسودان ،د ط ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1997م،ص310

4- لطيفة محمد سالم ،أزمة السويس ،1954م-1957م،جذور -أحداث - نتائج ،د ط ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ، 1996م، ص 175

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع: واقع الحماية البريطانية على مصر بعد معاهدة 1936م تبين لنا:

أن بريطانيا اتبعت سياسة التقاليد الإنجليزية التي تعمل على مبدأ التعاون الإمبراطوري ،حيث تكون انجلترا الزعيمة وأتباعها أجزاء المملكات والمستعمرات التي تستفيد منها ،ووسيلتها لتحقيق أهدافها هي السيادة على البحار والجزر والمضايق والموانئ التي بين أجزاء هذه الإمبراطورية ،فهي تتبع سياسة اللين التي تقضي بوجود النفوذ البريطاني من دون خسائر ،ومحافظتها على مصالحها الاقتصادية بواسطة حفظ الطرق البحرية وهذا ماعملت به في مصر.

فقد كان الإنجليز عنصرا مؤثرا في السياسة الداخلية تأثيرا مباشرا قبل المعاهدة وبعدها تخلوو عن مركزهم الأول بعض الشيء ،ولو التزم الجانب البريطاني نصوص المعاهدة الصريحة ،واستمسك الجانب المصري بها لما كان هناك أي مجال لأي تدخل ،لكن ما تقول المعاهدة شيء وما حدث شيء آخر.

كما أن وجود قوات الاحتلال في منطقة القناة ،وبعض المدن المصرية جعل من السفير البريطاني يتدخل بطريقة سلبية لصالح مصر.

وقد كانت سياسة مصر الخارجية في يد بريطانيا من الناحية الفعلية في حين بقيت الأحزاب في صراع دائم على كرسي الحكم بانتظار جلاء قوات الاحتلال نهائيا و كان هدفهم ذلك،وقد تغير دور الأشخاص الذين يلعبون على المسرح السياسي ،ولكن الاتجاهات العامة ظلت كما هي والخطوط التي تسير فيها أقدار الشعب بقيت دون تغيير تقريبا ،رغم أنه كان متفائلا بهذه المعاهدة أملا في أن يخرج الإنجليز من السياسة الداخلية محاولين الضغط على انجلترا في ظل الظروف التي عقدت فيها المعاهدة لنيل الاستقلال ولو الناقص إلى حين أخذ الاستقلال التام .

و لسوء الحظ كان قد إعتلى العرش الملك فاروق الذي لم يكن له خبرة في مجال الحكم بسبب صغر سنه مما كانت فرصة للإنجليز ليسيروا شؤون مصر كما يريدون محاولين بث الفتن بين قادة مصر والملك وجذبهم للعمل لصالحم مما أدى بالملك للتوجه إلى النازية في فترة الحرب مما فرض على إنجلترا التدخل بالقوة ،محاولة عزله إذا لم يستسلم لأوامرها ،وقد شهدت فترة حكمه ثمانية عشر وزارة تعرضت فيها مصر لظروف إقتصادية و اجتماعية صعبة أسهمت فيها الحكومة والملك اللذين لم يكونا يعملان إلا القليل لتحسين مستوى معيشة الشعب

كما لا ننكر بأن المعاهدة كانت أول منطلق للضباط الأحرار بتشكيل هيئتهم لأنها سمحت للشعب المصري بالإنضمام للجيش لأنه من قبل كان محصورا في فئة مصرية معينة ، وقد قام هؤلاء بقيادة الثورة ،كما كان إلغاء المعاهدة القطرة التي أفاضت الكأس بإعتبارها انطلاقة لتنفيذ أهداف الضباط و المتمثلة في نيل إستقلالهم التام ،

وقد نجحوا في الأخير وشكلوا جمهورية مصر العربية بعد إسقاط نظام الحكم الفاسد وفرضوا على بريطانيا عدم التدخل ،مما أصبح يحسب لمصر ألف حساب خاصة بعد السياسة التي اتبعها عبد الناصر خارجيا ،و الذي استطاع تشكيل جمهورية مصر التي أصبح الغرب يخشاها .

الملاحق

الملحق رقم (1)[1]:الملك فاروق

[1]https://www.google.dz/search?

الملحق رقم (2) [1]: مصطفى النحاس أثناء توقيعه على المعاهدة

[1] https://www.google.dz/search?q

ملحق رقم:(3)[1]

- وزارة مصطفى النحاس باشا ..... الرابعة 1 أغسطس 1937 30 ديسمبر 1937م
- محمد محمود باشا .....الثانية 30 ديسمبر 1937م
- محمد محمود باشا .....الثالثة 27 ابريل 1938م
- محمد محمود باشا ..... الرابعة 24 يونيه 1938 م
- علي ماهر باشا .....الثانية 18اغسطس 1939م
- حسين صبري باشا .....الأولى 28 يونيه 1930م
- حسين صبري باشا .....الأولى 15 نوفمبر 1930م
- وزارة حسين صبري باشا ...الثانية : 31 يوليو 1941م-4 فبراير 1942م
- مصطفى النحاس باشا ...الخامسة :4 فبراير1942-26 مايو 1942م
- مصطفى النحاس باشا....السادسة :26 مايو 1942-8 أكتوبر 1944م
- احمد ماهر باشا ...الأولى :8 أكتوبر 1944م -15 يناير 1945م
- احمد ماهر باشا ....الثانية :15 يناير1945م -24 فبراير 1945م
- محمود فهمي النقراشي باشا:الأولى ،24 فبراير 1945م -15فبراير 1946م
- إسماعيل صدقي باشا ....الثالثة ،16فبراير 1946م -9 ديسمبر 1946م
- محمود فهمي النقراشي باشا ،الثالثة ،9 ديسمبر 1946م -28 ديسمبر 1948م
- إبراهيم عبد الهادي باشا ...الأولى ،28 ديسمبر 1948م -25 يوليو 1949م
- حسني صبري باشا ...الثالثة 25 يوليو 1949م -3نوفمبر 1949م
- حسني صبري باشا ...الرابعة ،3نوفمبر 1949م -12يناير 1950م
- مصطفى النحاس باشا، السابعة ،12 يناير 1950م- 27يناير 1952م
- علي ماهر باشا .الثالثة :27 يناير 1952م -1مارس 1952م
- احمد نجيب الهلالي ...الأولى ،1مارس 1952م -2يوليو 1992م
- حسين صبري باشا....الخامسة ،2يوليو 1952م -22يوليو 1952م

[1] فؤاد كرم، النظرات والوزارات المصرية، منذ انشاء أول هيئة وزارة في 28 اوغسطس 1978 حتى قيام الجمهورية في 18 يونيه 1953، ج1، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م، ص 37.

ملحق رقم (4):[1] وثيقة تنازل الملك فاروق

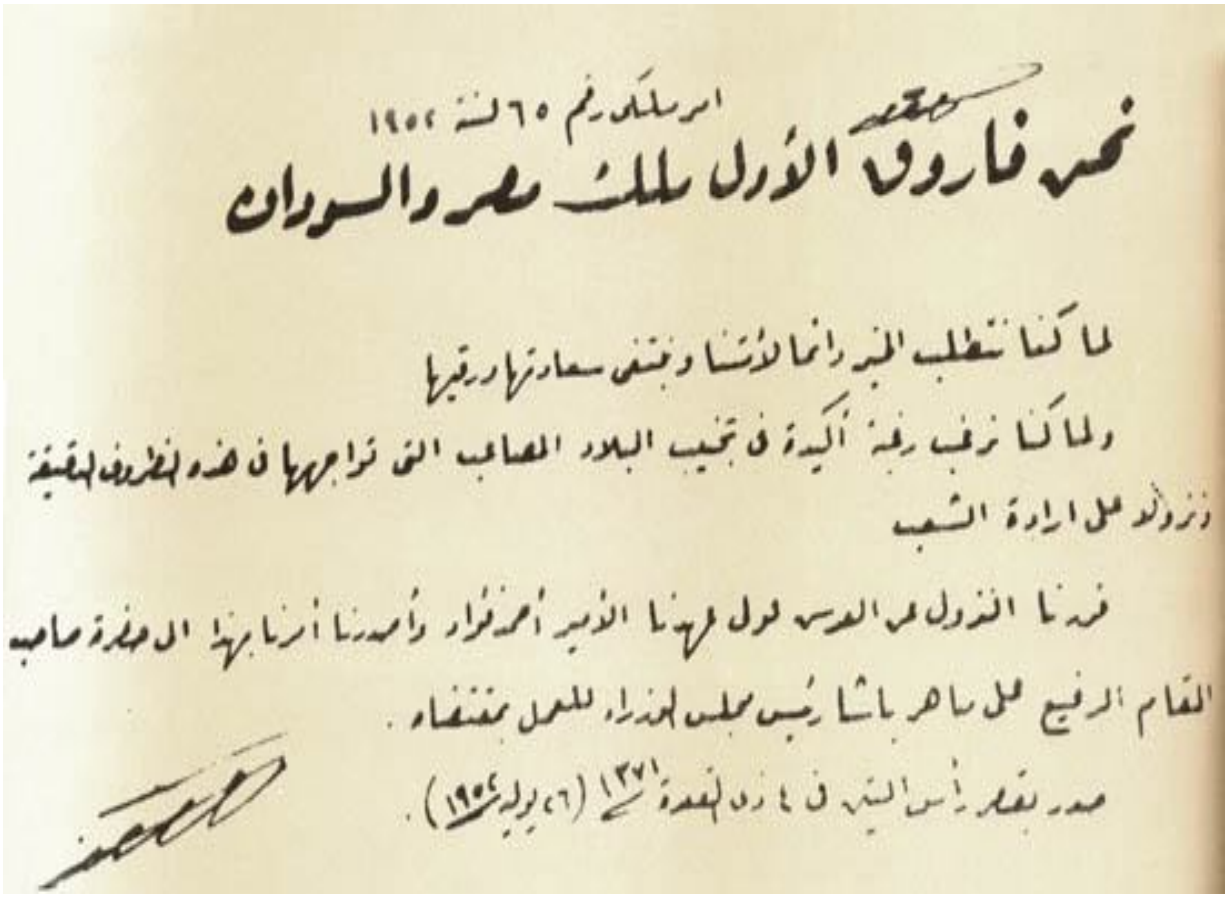

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

امر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغي سعادتها وتقدمها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الحقيقية

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش وقد عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا الى دولة صاحب

المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٦ يوليه ١٩٥٢).

[1] https://www.google.dz/search?

القائمة

البيبليوغرافية

قائمة المصادر والمراجع :

➢ المصادر :

1 – البشرى طارق ،**الحركة السياسية في مصر** ، ط 2 ،دار الشروق ، 2002م.

2– البنا ،حسن، **مجموعة رسائل** ،طبعة البصائر ،دار التوزيع ،القاهرة ،2003م

3–ثابت ،عادل فاروق الأول ،**الملك الذي غدر به الجميع** ،ترجمة محمد مصطفى غنيم ،ط3 ,مطابع الأخبار ،1989م.

4–ثابت ،كريم، **مذكرات نهاية الملكية ،عشر سنوات مع الملك فاروق 1946م** – 1952م ط1،يناير 2000م ،دار الشروق ،القاهرة ،1968م

5–حسن علي ،كمال ،**مشاوير العمر – أسرار وخفايا 70عاما من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة** ،ط2 دار الشروق ،القاهرة ،1994م.

6–حمروش، أحمد ،**ثورة 23 يوليه** ،ج1،دط الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الإسكندرية ، مصر ،1992م.

7– الرافعي، عبد الرحمان، **مذكراتي 1989م–1951م** ، ط 2 ، دار أخبار اليوم ،القاهرة ، 1989م .

8–الرافعي ،عبد الرحمان ، **ثورة 23 يوليو 1952م** ،**تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952م– 1959م** ،ط2 ،دار المعارف ،القاهرة ،1989م .

9–الرافعي ،عبد الرحمان ،**في أعقاب ثورة 1919م** ،ج 2–ج 3 ، ط 2 ، دار المعارف 1989م .

10-الرافعي،عبد الرحمان،**مقدمات في ثورة 23 يوليو 1952م**، ط 2،دار المعارف،1989م.

11-رمضان ،عبد العظيم ، **مصر قبل عبد الناصر** ، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995م.

12-رمضان ،عبد العظيم ،**الصراع بين الوفد والقصر من 1936م -1939م** ، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979م.

13-رمضان ،عبد العظيم،**الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952م إلى نهاية أزمة مارس 1954م** ، ط1، مكتبة مدبولي، 1975م.

14-رمضان ،عبد العظيم،**تطور الحركة الوطنية في مصر 1936م**، ط1 ،دار الوطن العربي 1973م.

15-رمضان، عبد العظيم ،**معركة تجنيب مصر ويلات الحرب** ،مصر والحرب العالمية الثانية د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م.

16-روبيرستون ،جيمس،**السودان من الحكم البريطاني إلى فجر الإستقلال** ،تعريب مصطفى عابدين الخانجي ، د ط، دار الجيل ، بيروت ،د ت .

17-السادات ،أنور ،**البحث عن الذات** ،**1918م -1981م** ، د ط ،المكتب المصري للنشر ، مكتبة الإسكندرية ،1978م.

18-صدقي، اسماعيل باشا ،**مذكراتي** ، دط ،دار الهلال للنشر والتوزيع ، مكتبة الإسكندرية، 1950م .

19-صليب ،سامي مذكرات ،**صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1917م – 1952م** ،نقد وتحقيق سامي أبو أنور ،ط1 مكتبة مدبولي ،1999م .

20-كعوش يوسف،**الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947م – 1986م**، ط1، جمعية عمال المطابع اليدوية ،عمان ،الأردن ،1994م.

21-مندور محمد، **صفحات من تاريخ مصر المعاصرة**، د ط، دار المستقبل العربي، القاهرة 1993م.

22-النقراشي ،محمود فهمي ،**خطب وتصريحات قضية وادي النيل** ،**بيانات حضرة صاحب الدولة** ،د ط ،مكتبة الإسكندرية ،1947م.

23-هيكل محمد حسين ،**مذكرات في السياسة المصرية**،دار المعارف ،ج 1،د ط، القاهرة ،1990م.

➢ قائمة المراجع:

1-بدوي، جمال، **نظرات في تاريخ مصر** ،ط 1 ،دار الشروق، القاهرة، 1994م.

2-الجمل، شوقي عطا الله و عبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ أوربا من النهضة حتى االحرب الباردة** ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م.

3-الجمل، شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرازق إبراهيم ،**تاريخ مصر والسودان**،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1997م.

4-الجوادي ،محمد محمد ،**إسماعيل صدقي باشا**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الصحافة ،1989م .

-5 سالم ،لطيفة محمد ،**أزمة السويس 1954م- 1857م -جذور، أحداث، نتائج-** مكتبة مدبولي ،القاهرة، 1996م .

6- سالم ،لطيفة محمد،**فاروق وسقوط الملكية في مصر 1936م-1952م**،ط2 ،القاهرة، د ت .

7-السروجي ،محمد محمود ،**دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**،د م ن، 1997م.

8-السروجي، محمد محمود، **دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**، 1997.

9-الشيخ ،رأفت غنيمي ،**تاريخ العرب المعاصر**،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،1996م.

10-طه، جاد ،**معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر** ، دار الفكر العربي ،دت.

11- عبد الستار،لبيب ،**التاريخ المعاصر** ،ط4 ،دار المشرق ، بيروت ،لبنان، د ت.

12- عبد العزيز عمر،عمر ،**دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1917م - 1952م**، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1989م .

13- عبد القادر، محمد زكي، **محنة الدستور 1923م - 1952م** ،ط2 ،مكتبة مدبولي ،القاهرة 1973م .

14- عتيق ،وجيه ،**الملك فاروق و ألمانيا النازية** ،خمس سنوات من العلاقة السرية ،ط1 ، دار الشروق ،القاهرة ،2003م.

15- العربي ،محمد عبد الله ،**المعاهدة الإنجليزية من الوجهة القانونية الرسالة الأولى التحالف العسكري والشروط العسكرية** ،نشرت تباعا بجريدة الجهاد ،سبتمبر 1936م.

16- غنام ،محمود سليمان ،**المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية** ،مطبعة دار الكتب المصرية ،مكتبة الإسكندرية ،د ت.

17- كرم، فؤاد، **النظارات والوزارات المصرية منذ إنشاء أول هيئة وزارة في 28 أغسطس 1978م حتى قيام الجمهورية في 18 يونيه 1953م**، ج1 ،ط2 ،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989م .

18- محمد ،سليمان عصام ،**أزمة الحكم في مصر 1919م -1952م** ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ،د ت .

19- منتصر، صلاح ،**من عرابي إلى عبد الناصر ،قراءة جديد للتاريخ** ، ط1 ،دار الشروق ،القاهرة، 2003م .

20- ياغي، إسماعيل أحمد ومحمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، إفريقيا**، ج 2 ،ط1، دار المريخ ،الرياض ،السعودية .

- **الموسوعات :**

1-الكيالي ،عبد الوهاب ،**موسوعة السياسة** ،ج1،ط2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،لبنان،1985م .

2- الكيالي ،عبد الوهاب ،**موسوعة السياسة** ،ج3،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،لبنان ،1983م.

3- موسى ،رؤوف سلامة، **أحداث وأعلام مصر والعالم** ، ط 1 ،دار مطابع المستقبل ، مكتبة المعارف ،بيروت مكتبة الإسكندرية ،2000م.

4- الهاشم ،رانيا،**موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم** ،مصر ج17 ،ج18،د ط ،(editocerps،int) بيروت ،لبنان ،1998م – 1999م .

- **القواميس :**

1-الزركلي ، خير الدين ،**الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين و المستشرقين** ،ج 7 ،ط 15 ،دار العلم للملايين ،بيروت ،لبنان ،2002م.

2- عطية الله ،أحمد ،**القاموس السياسي** ،ط 4 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1980م.

الفهارس

الأعلام	الصفحة
إبراهيم عبد الهادي	ص 30
أحمد حسنين	ص24
أحمد فؤاد	ص 14
أحمد ماهر	ص 16-25-27
إسماعيل صدقي	ص 07 – 17 -27 -28– 29
أنطوني إيدن	ص 22 – 28
أنور السادات	ص 33
بيفن أرنست	ص 27 – 28
جمال عبد الناصر	ص 34 – 35
حافظ عفيفي	ص 31
حسن ألبنا	ص 17
حسن صبري	ص23
حسين سري	ص 23- 30
عبد الرحمان الرافعي	ص 16
عبد الرحمان عزام	ص 23
علي ماهر	ص 22– 23– 32 – 33
كامل البنداري	ص 19
مايلزلامبسون	ص 09 – 20 – 21– 23– 24
محمد محمود	ص 17 – 19 – 20
محمد نجيب	ص 33
محمود فهمي النقراشي	ص 16 –27 – 28– 29
المراغي	ص19
مصطفى النحاس	ص 08 – 09 – 19– 20– 23-24-25– 30 – 32
مكرم عبيد	ص25

الملك فاروق	ص 09 – 19– 20– 21– 23– 24– 25– 28– 30– 31
الملك فؤاد	ص 09
موسوليني	ص 20
أمين عثمان	ص 25
مصطفى أمين	ص 25
ونستون تشرشل	ص 26 – 28
إحسان عبد القدوس	ص 30

الأماكن	الصفحة
ايطاليا	ص6-23
اسبانيا	ص6
اليابان	ص6
الصين	ص6
الهند	ص6
مصر	ص6-7-10-11-16-20-25-26- 28-31-33-34-35
انجلترا	ص8-12-13-21-22-28-29-34-
إفريقيا	ص6
الحبشة	ص7
العراق	ص7
سوريا	ص7
القاهرة	ص8-9-25
الإسكندرية	ص8
لندن	ص9
ألمانيا	ص23
قناة السويس	ص12-11
باريس	ص12
السودان	ص12-13-29-33-34-ص34
فرنسا	ص16
مونتيرو	ص28
كبرى عباس	ص35
أمريكا	ص30-31-35
فلسطين	ص34
تشيكوسلوفاكيا	ص35
السد العالي	ص34
بغداد	ص35

فهرس المحتويات

شكر وامتنان.....

إهداء.....

مقدمة 1-4

الفصل الأول :المعاهدة وظروف إنعقادها 5

أولا :دوافع معاهدة 1936م.....6-8

ثانيا :المفاوضات والمصادقة على المعاهدة.....9-12

ثالثا:ردود الفعل في مصر على المعاهدة :.....16-17

الفصل الثاني: وضع الحماية البريطانية في مصر قبيل وأثناء ح. ع. 2 18

أولا:الموقف البريطاني من الصراع بين الوفد والقصر1937م_1939.....19-21

ثانيا:الصراع البريطاني لمصري1939م_1942م.....22-24

ثالثا :السياسة المصرية عقب الحادث:1942م _1945م 25-26

الفصل الثالث :واقع الحماية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية 27

أولا :إتفاق صدقي _ بيفن وإستعداد بريطانيا للجلاء..... 28-30

ثانيا :إلغاء المعاهدة في 1951م وما ترتب عنها.....31-33

ثالثا :الثورة واتفاقية الجلاء ..... 34 -36

الخاتمة.....37-39

قائمة الملاحق.....40-44

القائمة البيبليوغرافية 44

الفهارس.....48

فهرس الأعلام.....53-54

فهرس الأماكن 55-56

فهرس المحتويات